وثيقة تكشف انتهاكات شنيعة في سجون السعودية



وأظهرت الوثيقة، التي تتضمن شهادة مفصلة لأحد معتقلي الرأي، تعرضه لسلسلة من الانتهاكات تبدأ بالضرب والإهانة، ولا تنتهي عند التهديد المباشر بالاعتداء على أفراد أسرته، مرورًا بأساليب ضغط نفسي معقدة تهدف إلى كسر إرادته وإجباره على الإقرار بما يُطلب منه.

وأكدت الشهادة أن التحقيقات استهدفت انتزاع اعترافات جاهزة، حيث جرى استخدام التعذيب كأداة رئيسية، بما في ذلك الضرب المتكرر، والإهانة اللفظية، والتجويع، والحرمان من النوم، إضافة إلى التهديدات المستمرة التي تطال العائلة والسمعة الشخصية.

وأبرزت الوثيقة جانبًا أكثر خطورة يتمثل في استخدام التحرش الجنسي كوسيلة ضغط، حيث أشار المعتقل إلى تعرضه لانتهاكات تمس كرامته الإنسانية بشكل مباشر، في محاولة لإذلاله ودفعه إلى الانهيار النفسي، وهي ممارسات تتعارض بشكل صارخ مع أبسط القوانين الدولية لحقوق الإنسان.

وكشفت الشهادة أن الانتهاكات جرت ضمن سياق منظّم، يشير إلى وجود نمط متكرر في التعامل مع المعتقلين السياسيين، حيث تتحول مراكز الاحتجاز إلى أدوات قمع بدل أن تكون مؤسسات قانونية تحترم الإجراءات القضائية.

وتعكس هذه الوقائع خللًا عميقًا في منظومة العدالة، حيث يتم تجاوز القوانين والإجراءات، ويُمنح المحققون سلطات واسعة دون رقابة، ما يفتح الباب أمام ممارسات تعسفية تُستخدم لتصفية الحسابات السياسية أو إسكات الأصوات المعارضة.

وتطرح هذه القضية تساؤلات واسعة حول عدد الحالات المماثلة التي لم يتم الكشف عنها، في ظل بيئة مغلقة تفتقر إلى الشفافية، حيث يُمنع الوصول إلى السجون، وتُقيّد وسائل الإعلام، ويُحرم المعتقلون من التواصل الحر مع العالم الخارجي.

وتؤكد تقارير حقوقية دولية سابقة أن مثل هذه الانتهاكات ليست جديدة، بل تشكل جزءًا من نمط متكرر في السجون السعودية، حيث يُحتجز ناشطون وأكاديميون ورجال دين لفترات طويلة دون محاكمات عادلة، أو بناءً على اعترافات يُشتبه في انتزاعها تحت التعذيب.

وتتجاوز خطورة هذه الممارسات البعد الإنساني، لتطال مصداقية النظام القضائي بأكمله، حيث تصبح الأحكام الصادرة موضع شك، خاصة إذا استندت إلى اعترافات قسرية، ما يهدد أسس العدالة ويقوّض الثقة بالمؤسسات الرسمية.

في هذا السياق، تبرز معضلة الإفلات من العقاب، إذ نادرًا ما يتم التحقيق في مثل هذه الانتهاكات أو محاسبة المسؤولين عنها، ما يشجع على استمرارها، ويحوّلها إلى سياسة غير معلنة داخل منظومة الاحتجاز.

وتعكس الوثيقة أيضًا حجم المعاناة النفسية التي يتعرض لها المعتقلون، حيث لا يقتصر الأذى على الجسد، بل يمتد إلى تدمير الحالة النفسية، عبر العزل، والتهديد، والإذلال المستمر، ما يترك آثارًا طويلة الأمد حتى بعد الإفراج.

وتفتح هذه الشهادة الباب أمام تساؤلات أوسع: كم عدد المعتقلين الذين يعيشون ظروفًا مشابهة؟ كم من الاعترافات انتُزعت تحت الضغط؟ وكم من الأحكام صدرت بناءً على روايات مفبركة؟.

وتتطلب هذه المعطيات تحركًا دوليًا جادًا، يتجاوز بيانات القلق إلى خطوات عملية، تشمل التحقيق المستقل، والضغط من أجل فتح السجون أمام الرقابة الدولية، وضمان حقوق المعتقلين في محاكمات عادلة وشفافة.